

Center for Environmental and Social Development Inc.

www.etccmena.com etccsy@hotmail.com

Date: 09/07/2015

مبادرة مركز التنمية البيئية والاجتماعية: "سوريا موطن الجميع"



بقلم : عصام خوري

منسق مركز التنمية البيئية والاجتماعية

كاتب وباحث

issamkh@hotmail.com

مقدمة:

أبدى مركز التنمية البيئية والاجتماعية دراسة جمع فيها آراء ما يتجاوز 400 شخصية سورية موزعة بين السياسيين والحقوقيين، لخص من خلال مجمل الحوارات مبادرة لحل النزاع العسكري في سوريا، وقد راعى المركز المستجدات الدولية المتعلقة بالملف السوري وخاصة قرار مجلس الامن الذي ينص على محاربة التنظيمات الارهابية "النصرة، الدولة الاسلامية داخل الاراضي السورية.

ومسودة القرار التي اقرت يوم 7 آب 2015 والتي تنص على محاسبة مستخدمي السلاح الكيميائي في سوريا الرقم /2235/ .

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51582#.VceUWPIViko>

ويرى المركز ان القرارين الامميين يوفران غطاء حقوقي لمحاسبة قسم كبير من الارهابيين سواء اكانوا من النظام ام في صفوف التنظيمات الارهابية.

طبعاً تنطلق مبادرة مركزنا استناداً لمقررات مؤتمر "جنيف 1" التي تحمل عدة خطوات من أبرزها "ايجاد هيئة حكم انتقالية"، ومحاولة ايجاد نقاط توافقية ترضي جميع الاطراف الدولية وتحقق توازن في الحكم السوري يحمي من خلاله الانسان السوري بغض النظر عن انتمائه القومي او العرقي او السياسي، وبنفس الوقت تمهد المبادرة المقترحة لإنهاء النزاع العسكري في سوريا بالتزامن مع تغيير سياسي واداري في الداخل السوري، هدفه العريض الارتقاء بحقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية ومحاربة التنظيمات الارهابية.

خطة مركز التنمية البيئية والاجتماعية

رسالة مبادرة مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

وطن سوري ديموقراطي قادر على احتضان وحماية جميع المواطنين.

الاهداف:

- 1- تعزيز قيم المواطنة في المجتمع السوري.
- 2- حماية الانسان السوري ايا كان انتماؤه "السياسي، او العرقي، او الطائفي..."، وضمان تمثيله السياسي في النظام الاداري المعتمد.
- 3- محاربة الارهاب والنظم الديكتاتورية المعادية للقيم الديموقراطية.
- 4- تعزيز قيم الحكم الرشيد في مؤسسات الدولة.
- 5- توسيع سوية المشاركة السياسية في اتخاذ القرار سواء من "نساء، شبان".
- 6- العمل على انتهاء النزاع العسكري.
- 7- السعي لإعداد دستور فدرالي توافقي.
- 8- تعزيز المصالحات الاجتماعية.
- 9- السعي لضمان تحقيق انتقال سياسي واداري بأقل الخسائر.
- 10- السعي لتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في قضايا "حماية المدنيين، ودعم آليات عمل الإدارات، توفير القروض لاعادة الاعمار، ملفات اللاجئين والنازحين..."

شكل الدولة السورية وفق مقترحات المثقفين:

لا يمكن تحديد طبيعة الشكل الاداري للدولة السورية القادمة الا بعد انتهاء النزاع العسكري، والا نكون مكرسين لتجارب دراسات سابقة اثبتت فشلها، ولكن من الهام ان نسلط الضوء على كل الخيارات التي اقترحها المتحاورين في هذه المبادرة، ونحاول ان نبين النقاط السلبية والايجابية في كل منها:

1- دولة مركزية: غالبية النخب الثقافية والسياسية السورية ترى في النظام المركزي برغم سلبياته والبيروقراطية الادارية فيه نظاما اعتاد عليه السوريين، وقد يكون نظاما اداريا مقبولا طالما مدينة دمشق ما تزال مدينة مستقرة بمؤسساتها. ولكن الواقع الميداني الحالي خارج دمشق يبين استحالة استمرار النظام بحالته المركزية، فالمجتمع السوري يعيش حالة تأزم طائفية وقومية،

وهذه الحالة عززت المفهوم المناطقي في المناطق التي غابت عنها السلطة، وفي حال انتهى النزاع العسكري، ستعم الفوضى الادارية هذه المناطق خاصة وان المؤسسات الادارية القادرة على ضبط الحياة اليومية للمواطنين مفقودة في تلك المناطق والية توصلها مع دمشق مقطوعة منذ عدة سنوات، وليتم ربطها من جديد فنحن بحاجة لتدريب كوادر وهذا امر يحتاج فترات زمنية طويلة. ايضا لا يمكن الاعتماد على السلطة المركزية في دمشق لان هيكلها الاداري سيكون منهمكا طيلة سنين قادمة في تعميق الاستقرار الاداري للكادر البشري الكبير المحيط بالعاصمة "دمشق وريف دمشق: يقارب 8مليون نسمة"، من هنا يستبعد مركز التنمية البيئية والاجتماعية هذا الخيار ضمن خطته لحل النزاع العسكري، رغم وجود قسم كبير من المشجعين له من قبل السياسيين الذين تشاورنا معهم ((قرابة 31%)).

2- دولة فدرالية: وهذا النظام يطلق تخوفات عديدة عند السوريين ، وخاصة عند شرائح العشائر العربية في الجزيرة السورية وابناء الطائفة السنية في الساحل السوري، وسبب التخوف هو ان الاكراذ يعلنون منذ فترة رغبتهم بنظام اداري ذاتي يدار من قبلهم في الجزيرة السورية، والكثير من العلويين يروجون لفكرة قيام دولة علوية في الساحل، وكلا الطرفين العلوي والكوردي لم يقدم خطوات تصالحية مع مجتمعاته المحلية، مما يعني تخوفات حقيقية للفئات الاضعف اداريا وعسكريا في مناطق الجزيرة السورية والساحل السوري. ولكن من زاوية ثانية وبعيدا عن منطقتي الجزيرة السورية وتحديدا "الجزيرة العليا، ريف عين عرب" ومنطقة الساحل السوري وحمص، امكانية تطبيق نظام فدرالي سوري هو امر ممكن جدا، وقد يراعي الخصوصيات الاجتماعية المختلفة في البيئات السورية المنوعة، وبالنسبة للساحل والجزيرة السورية ممكن ابتكار آلية عمل تنظم طبيعة النظام الفدرالي بصيغة تلغي حالة المحسوبة السياسية ونظم الثأر القبلية والقومية، كما سنوضح ضمن آلية عمل خطة مركز التنمية البيئية والاجتماعية، وبالمجمل نسبة مؤيدي هذا المشروع تقارب 48% وهذه النسبة لم نحصل عليها الا بعد عدة حوارات وتوضيح للمفاهيم والآليات العمل، كما سنشرحها لاحقا.

3- دولة مقسمة: دعاء هذا المشروع ليسوا علنيين انما يتعاطون بهذا الامر في صالونات السياسية المغلقة، ولعل ابرز الكتل التي تروج لهذا المفهوم هم فئات من العلويين والاكراذ. ولكن ان تمعنا بطبيعة المجتمعات التي تقطنها هاتين الاقليتين سندرك ان استقلالهم عن الوطن السوري هو ضرب من الخيال لان نسبهم العديدة في مناطقهم لا تخولهم الهيمنة على تلك المناطق، الا ان قررتا استخدام سياسة التهجير والترانسفير البشري، الا ان هذا الامر وان تم في بعض المناطق الا انه مرفوض اجتماعيا وسياسيا، فعدد كبير من الكورد متصاهرين مع عشائر عربية، وايضا العشائر العربية هي مسلحة ولن ترضى بان تحرم من حقوقها طالما هي قادرة على المقاومة، وفي المقابل الاثراك شمال الجزيرة السورية لن يسمحوا بمشروع تقسيم كوردي سوري. وان تمعنا بالهوية الحقيقية للساحل السوري نراه على عكس ما يصوره الاعلام بانها مناطق ذات اكثرية علوية، والحقيقة ان نسبة السنة تقارب تماما مع النسبة العلوية المقيمة في الساحل، وخلال فترة النزاع العسكري نزح ما يزيد عن 4 مليون نسمة سني للساحل السوري، وقسم كبير منهم استملك منازل ومتاجر وبات جزء لا يتجزأ من حركة السوق السورية، لذا عملية تهجيرهم ليست نزهة او عملية قابلة للتطبيق. ووفق هذا الاساس يستبعد مركز التنمية البيئية والاجتماعية هذا الخيار، ومع ذلك تم تسجيل تأييد لهذه النسبة بصورة تقارب 9% من بين الشخصيات التي تم التشاور معها.

ملاحظة: رفض 12% من الشخصيات التي تم التشاور معها تقديم رأي واضح حول شكل الدولة ، وكانت اسبابهم انهم لليوم لا يدركون هوية التحولات في الملف السوري، واغلبهم يفضل التعاطي مع المتغيرات بشكل يومي وليس بشكل صانع للقرار انما متلقي لأي تغيير، خاصة وان الملف السوري وفق نظرهم خرج من مظلة السوريين.

استراتيجية مبادرة مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

الدولة الفدرالية السورية:

من عرضنا السابق نرى النظام الفدرالي اكثر الانظمة الادارية ملائمة للواقع السوري مستقبلا، ورغم المقولات الشعبية ان هذا النظام يكرس مفاهيم الانقسام مستقبلا، الا ان الحقيقية السورية الواضحة هي ان المجتمع السوري اليوم منقسم اداريا وسياسيا ودينيا وقوميا، وفكرة النظام الفدرالي الاداري هي المنقذ الاول والاخير للبقية المدنية التي ما تزال صامدة في مدنها وبلداتها.

ولينجح النظام الفدرالي علينا الاعتماد على الاستراتيجية التالية في طرحنا للحلول:

الخطوة الاولى:

طلب الحماية الاممية: وهذا الطلب لا يلزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة الدفاع عن السوريين ضمن البند السابع، بل يطالبهم باحتضان خطة لحل للنزاع العسكري عبر اعتماد الخطوات التالية:

1. الزام الحكومة السورية بتقديم كامل الوثائق الرسمية (سجلات النفوس في كل المدن السورية والبلدات، سجلات بالموظفين الرسميين، سجلات عناصر الجيش والقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي) لمكتب المفوض الاممي المعني بالملف السوري "دي ميستورا حاليا"، ففي النهاية الدولة السورية دولة عضو في الامم المتحدة، والامم المتحدة جهة وصائية نزيه وتحفظ اسرار الدول الاعضاء.

2. اختيار مجلس الامن لحكومة فدرالية تكنوقراطية من الكفاءات السورية التي لم تتلوث ايديها بالدماء ولديها شعبية واحترام ضمن بيئاتها المحلية.

ملاحظة "1":

أ- في حال الموافقة على المبادرة، سيقدم مركز التنمية البيئية والاجتماعية ملفات لعدد كبير من هذه الشخصيات السورية التوافقية التي لم تتلوث ايديها بالدماء، وهي مقبولة اجتماعيا واقليميا ودوليا.

ب- طرح مركز التنمية البيئية والاجتماعية في مسودته الاولى يوم 25 تموز 2015 عدة امثلة من هذه الشخصيات ترونها في الرابط التالي:

<http://www.etccmena.com/wp-content/uploads/ETCC-Project-for-Syria.pdf>

ملاحظة "2": عمر الحكومة الانتقالية هو 5 سنوات، وهي مدة مقبولة لحين انتشار الاستقرار في غالبية المدن والبلدات السورية، ثم سيتم انتخاب حكومة من قبل البرلمان.

3. نزع الصلاحيات الدستورية السابقة عن منصب رئيس الجمهورية، وعزل بشار الاسد وأخاه من اية مناصب رسمية في الحكومة الانتقالية مع ضمان عدم محاسبتهم او مصادرة اموالهم لمدة خمس سنوات داخل الولايات السورية المتحدة.

4. الافراج عن جميع معتقلين الراي والسياسيين.

5. تشجيع الحياة السياسية عبر السماح بترخيص الاحزاب والمنتديات السياسية

6. تشجيع الاستثمار الاعلامي والغاء أي قيود رقابية بحقه.

7. تشجيع أنشطة المنظمات المدنية وتسهيل الإجراءات الادارية والامنية لها.

8. تشكيل هيكل قضائي معني بإنهاء ملفات "محكمة الارهاب" مع ضمان وجود مراقبين قانونيين دوليين في هذه المحاكمات.

2- الالية الادارية للدولة:

أ. اعتماد نظام الولايات الفدرالية السورية وفق الشكل التالي:

1- الساحل السوري "طرطوس واللاذقية" ولاية واحدة. قرابة "1.8 مليون نسمة"

2- ادلب وريفها ولاية واحدة. قرابة "1.5 مليون نسمة"

3- حلب وريفها . قرابة "4.8 مليون نسمة"

4- درعا والقنيطرة. قرابة "1.3 مليون نسمة"

5- السويداء "نصف مليون نسمة"

6- الرقة+ منبج+ الطبقة "مليون نسمة"

7- الحسكة + تل تمر "0.7 مليون نسمة"

8- القامشلي+ راس العين + المالكية "0.7 مليون نسمة"

9- حماه+حمص+ البادية "3.2 مليون"

10- دمشق وريفها. قرابة "4.6 مليون"

11- دير الزور. "1.2 مليون نسمة"

ووفق هذا النظام تظهر الادارات وفق الشكل التالي:

1- اصغر قطاع اداري يتم الانتخاب فيه او التذكية هي تجمع سكاني يتجاوز عدد قاطنيه 60 الف نسمة "حي

او مجموعة قرى، ويجب ان يكونوا موثقين ضمن السجلات الرسمية، ويفترض في المنتخبين ان يتوجهوا لمركز ناحية "نصف مليون

نسمة" كي يجروا انتخابات لممثليهم بحيث تفضي نتائج الانتخابات وصول 3 ممثلين عن كل 60 الف نسمة، ولا يحق لأي فرد

الانتخاب الا ضمن مناطق قيود نفوسه او في حال كان لديه وثيقة رسمية تبين اقامته في القرية او الناحية او الحي الذي يقرر

الانتخاب فيه منذ فترة تتجاوز 5 اعوام.

2- مجلس الولاية:

نتائج الانتخابات ستقرر ممثلين عن كل الشرائح الشعبية وفي توزيع بشري عادل في كل ولاية، بحيث يصبح الممثلين الناجحين

في الانتخابات "مجلس الولاية" وهو بمثابة برلمان مصغر لكل ولاية، ويحق لكل ولاية عبر ممثليها ان تحدد قوانينها الخاصة بما

يتناسب والثقافة الاجتماعية في مناطقها.

وسيتناسب عدد ممثلي الولاية مع التعداد السكاني لكل ولاية كمثال (في دمشق وريفها 230 ممثل)، ايضا لا يحق للمرشح الترشح اكثر من مرتين متواليتين لبرلمان الولاية.

3- قيادة الولاية: وهو المجلس الذي يحكم الولاية ويتم انتخابه من قبل "برلماني الولاية" وفق المعايير التالية:

أ. العدد: يتفاوت العدد بين ولاية واخرى حسب تعداد السكان لكل ولاية، لذا سيعتمد النظام النسبي في تحديد العدد والنسبة ستكون 10% من قيمة عدد ممثلي برلمان الولاية "مجلس الولاية: كمثال دمشق وريفها سيكون عدد ممثليها 23 قياي".

ب. السوية العلمية: يفترض بالمرشح لقيادة مجلس الولاية ان يكون اكاديمي، ومتخصص في احد المجالات التالية (العلوم الانسانية، العلوم السياسية، الحقوق، العلوم الادارية، الاعلام).

ج. يكون المرشح ذو سمعة حسنة ولم تتلوث ايديه بالدماء خلال فترة النزاع العسكري.

د. ان يعلن المرشح على ملكياته وارصدته البنكية المنقولة او غير المنقولة لحظة ترشحه للانتخابات.

و. ضرورة ان يراعى تمثيل المرأة والشباب من كل قيادة ولاية بحد ادنى لا يمكن تجاوز "ممثلين عن كل فئة 2نساء، 2 دون عمر 35عام".

- مهام مجلس الولاية:

أ. يتعين على مجلس الولاية البحث في تعديل القوانين في كل ولاية بما يواءم خصوصية سكانها، وهذه الاهواء سيعبر عنها برلماني الولاية باعتبارهم ممثلين عم الشعب الذي انتخبهم، طبعاً خلال الفترة الانتقالية 5 سنوات سيكون الاعتماد المركزي على دستور عام 2012 ومجمل القوانين الادارية التي كانت سارية خلال الحكم السابق كمصدر مرجعي، على ان يتم تعديلها وفق آراء البرلمانين في كل ولاية بما يسهل الاجراءات الادارية للمواطنين.

ب. سيستعاض عن التواقيع والاختتام المطلوبة من الادارات في دمشق، بأختام من مكاتب مجلس الولاية الموزعة لكل خدمات الولاية ومديرياتها.

ج. يقوم مجلس الولاية بتعيين مدراء الدوائر الرسمية، بما يتناسب ومؤهلاتهم الوظيفية وخبراتهم الاكاديمية.

د. ينتخب مجلس الولاية مديرا اداريا للولاية "بمثابة محافظ كما هو ساري حالياً" ويمنع على هذا المدير الترشح للبرلمان الفدرالي طالما هو على راس عمله.

ء. يحق لمجلس الولاية مساءلة المدراء في حال أي تقصير اداري يصلهم عبر صندوق شكاوى المواطنين.

و. يحق لمجلس الولاية تحويل أي اداري لمحكمة الولاية في حال وصول أي شكوى على الاداري من قبل البرلمان الفدرالي او الحكومة الفدرالية، مع ضمان وجود الهيئات الاعلامية والمنظمات لحقوقية التي تتابع المحاكمة بصورة علنية.

ن. مجلس الولاية هو عضو مؤسس في البرلمان الفدرالي لسوريا، ولا يحق لاي فرد منهم الترشح اكثر من مرة واحدة للبرلمان الفدرالي خلال 10سنوات.

و. مجلس الولاية مسؤول عن ادارة الامن الداخلي للولاية، وقضايا الحرب والسلم هي مسؤولية البرلمان الفدرالي عبر تنسيقها مع الحكومة المنتخبة.

س. مجلس الولاية مسؤول عن تحديد نظام الادارة في كل ولاية "نظام شرعي اسلامي، نظام علماني، نظام مدني" وفي حال أي خلافات، يحق لمجلس الولاية القيام باستفتاء شعبي في الولاية. ولا يمكن تغيير نظام ادارة الولاية الا بعد مضي 5 اعوام على اقرار النظام.

4- **البرلمان الفدرالي:** وفيه سيجتمع كل ممثلي قيادة الولايات ليناقشوا خطوات التنمية والاصلاحات والمصالحات بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية الفدرالية. ولا يحق للبرلمان اسقاط الحكومة المعينة وفق الوصاية الاممية الا بعد خمس سنوات، وعندها سيكون اولى اولويات عمله انتخاب الحكومة من مكونات البرلمان نفسه، ومدة خمس سنوات ستسمح بتنامي العمل السياسي والاعلامي وهذا حكما سيبرز كتل واحزاب سياسية تستقطب الشارع.

ويحق للبرلمان ان يقدم اعتراضات على اداء عمل بعض افراد الحكومة الانتقالية الى المبعوث الدولي المكلف بالملف السوري من قبل مجلس الامن.

الخطوة الثانية:

أ. المميز بسوريا ان غالبية ولاياتها خيرة ومواردها تكفي الاحتياجات.

لذا الثروات الباطنية ليست ملك الولاية بل هي ملك الحكومة الفدرالية المسؤولة عن دعم مخصصات أي ولاية تحتاج المساعدة في حال وجود أي مقترحات توافق عليها الحكومة الفدرالية، ولكن يمنع على الحكومة الفدرالية ان توظف مواطنين في غير ولاياتهم.

ب. يمنع على الحكومة الفدرالية ان تفرض املاءات على مجلس كل ولاية، انما مهمة الحكومة الفدرالية مساعدة مجلس الولاية في التخطيط وتنفيذ المشاريع نظريا، وقد تعطل الحكومة الفدرالية عمل مجلس الولاية ان تم تسجيل أي انتهاك او تجاوز قانوني في بنود العقد، ويسمح للحكومة الفدرالية ان تقضح الامر ضمن الاعلام وتشهر بالعناصر المسيئة في مجلس الولاية.

ج. الاعلام حر ومستقل ومرجعيته الحكومة الفدرالية ولا يحق لأي اقليم ان يفرض بحقه أي اتهام، طالما لم تلجمه الحكومة الفدرالية.

د. وزارة العدل الفدرالية مهمتها متابعة عمل وزرات العدل المختلفة في كل ولاية، وملاحقة أي مذنب ينتهك قانون ولايته.

ه. في النظام الفدرالي يحق لكل مجلس ولاية ان يختار النظام الاداري الذي يناسبه، على سبيل المثال: في حال قرر مجلس الولاية نظام شرعي اسلامي فمن الواجب احترام هذا القرار ضمن الحكومة الفدرالية، ولا يحق تغيير هذا النظام الا بعد مضي 5 اعوام على اقراره، والامر ذاته ان قرر مجلس الولاية اختيار نظام مثلي، او نظام زواج مدني في احدى الولايات، ويتوجب على جميع الولايات وفق النظام الفدرالي ان تعترف رسميا بهذا القرار.

ن. الجيش والقوات المسلحة هدفها حماية البلاد من أي خطر خارجي، والجيش السوري الفدرالي هو جيش احترافي يقدم فيه لكل مجند راتب شهري بالعملة المحلية السورية على ان يوازي ما قيمته 600 دولار اميركي، ويلتزم الجيش الفدرالي بدعم

الجهات الادارية في أي ولاية بحال حدوث انشطة اراهابية او تمرد مسلح، ويلتزم الجيش الفدرالي بالشاركة مع التحالف الدولي في حربه ضد الارهاب وينسق عملياته العسكرية لطرد تنظيم الدولة الاسلامية والنصرة من الارض السورية.

س. لا يحق لأي فرد او مؤسسة ان تنتهك ملكية الاخر او تستغلها، ويلزم مستغلها بالإخلاء الفوري دون محاسبة وفي حال قرر الاستمرار بهيمنتها على الملكية الموثقة ضمن السجلات الرسمية في الامم المتحدة، فانه مضطر لدفع تعويضات مالية عن كل عام توازي 10% من قيمة الملكية المقيمة ماليا من قبل وزارة الاقتصاد في الحكومة الانتقالية، او أي حكومة لاحقة منتخبة من قبل البرلمان.

و. النظام الفدرالي هو نظام مرحلي مدته 10 اعوام قابل للتجديد في حال نجاحه.

س. يمنع على أي ولاية ان تنال استقلالها طالما النظام الفدرالي الحاكم لم يسمح لها.

ف. تلتزم كل ولاية بتقديم مبلغ ضريبي للخدمات الفدرالية، وهذا المبلغ يحدد بنسبة 8% من قيمة شراء أي سلعة.

ق. ايرادات الحكومة الفدرالية تحول دوريا "كل شهرين" من العملة المحلية الى سبائك ذهب تحفظ في البنك الفدرالي، وتستخدم لدعم الليرة السورية او في الكوارث والحروب، او في حال عجز موازنة احدى الولايات.

الخطوة الثالثة:

أ. سوريا دولة متنسبة وتابعة لجامعة الدول العربية.

ب. سوريا دولة متعددة القومية وتحترم الخصوصيات القومية لمختلف القوميات.

ج. اللغة العربية هي اللغة الرسمية. واللغات الكوردية والسريانية الاشورية والارمية والارمنية هي لغات اصيلة في المجتمع السوري المنوع اثنيا وطائفيا.

د. يسمح لأي جماعة بشرية بافتتاح مدارس ومعاهد ثقافية واذاعات ومحطات فضائية بلغاتها الشعبية دون أي قيد او رقابة على انشطتها طالما لا تمس الامن القومي المسؤول عنه الحكومة الفدرالية السورية.

الخطوة الرابعة:

سوريا دولة عضو في الامم المتحدة، وتلتزم المصادقة على كل البرتوكولات المعنية بحقوق الانسان، وتلتزم بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

الخطوة الخامسة:

أ. سوريا دولة قانون تحترم الراي والراي الاخر، ويمنع فيها أي اعتقال سياسي طالما السياسي يلتزم بحدود التعبير عن الراي.

ب. يمنع التشهير بحق أي فرد او مؤسسة، ويلاحق قانونيا مفتعل التشهير.

الاستراتيجية التنفيذية للحكومة الفدرالية:

1- مرحلة حل النزاع المسلح: // مدة هذه المرحلة عامين الى ثلاثة اعوام//

وتنقسم للمراحل التالية:

1- مرحلة الوصاية والتداول لاختيار حكومة تكنوقراط: وهذه المرحلة قد تستغرق 10 اشهر الى قرابة العام. ومطلوب خلالها:

- أ. انهاء أي وجود مسلح داخل العاصمة دمشق.
- ب. الطلب من الدول الاقليمية الداعمة للمليشيات ان تفرض على شركائها المحليين المسلحين في سوريا سياسة ضبط النفس والابتعاد عن دمشق.
- ج. تشكيل طوق امني يحمي العاصمة دمشق من ما تبقى من الجيش السوري، بمساعدة استشاريين عسكريين من التحالف الدولي.
- د. تكليف وزراء الحكومة بمهامهم وربطهم باستشاريين او مكاتب استشارية يتم التعاقد معها، والتزام الوزراء العيش في دمشق، وعدم مغادرتها الا في اطار مهمات رسمية.
- هـ. الاعتماد على الدستور السوري المعدل عام 2011، كأساس اداري مع عزل كل الصلاحيات التنفيذية لمنصب رئيس الجمهورية.
- و. تشكيل لجان مراقبة للانتخابات في المناطق المستقرة، والتي تتبع اداريا لمؤسسات الدولة السورية.

2- مرحلة تهيئة تعميم الانتخابات الديموقراطية: // قرابة العامين//

- أ. تبدأ الانتخابات في المدن والبلدان المستقرة التابعة بشكل مباشر لسلطة الحكومة الانتقالية.
- ب. تبدأ الحكومة الانتقالية بحملة اعلامية تهدف لاستقطاب المناطق الخارجة عن سلطة الدولة السورية، ومحاولة تنظيمها اداريا عبر تحويل المليشيات الى عناصر شرطة وجيش.
- ج. في حال رفض الانضمام للحكومة الفدرالية من قبل أي مليشيا تهيمن على منطقة جغرافية معينة، يتم تنظيم الاجراءات التالية:
 - تأمين سكن وطعام قادر على احتضان جميع المدنيين في تلك المنطقة.
 - الطلب من المدنيين مغادرة تلك المنطقة وحمايتهم حماية كاملة خلال تواجدهم خارج مناطقهم.
 - تحرم تلك المنطقة بعد مغادرة المدنيين منها من كل الخدمات الفدرالية "كهرباء، ماء، محروقات" ويمنع توريد البضائع لها او أي تبادل تجاري بحقها.
 - تمارس الحكومة الانتقالية حالة ضغط عبر الاطراف الاقليمية على قيادة تلك المليشيا، ويمكن ان تصنف على انها مليشيا ارهابية لكونها تؤذي المدنيين بممارساتها.

- توكل للقوات الجيش محاصرة تلك المنطقة ومحاربة المتمردين فيها، بالاستعانة مع خبرات من التحالف الدولي.

د. تنظم الحكومة الانتقالية دخول المؤسسات الاغاثية في المناطق الامنة.

ه. تبدأ ادارة الجيش بتنسيب المتطوعين وتنظيم دورات تدريبية بالتنسيق مع التحالف الدولي، وتكون مهمة الجيش في هذه المرحلة تأمين الامن والاستقرار في مناطق انتشار سلطة الحكومة الفدرالية.

2- مرحلة مكافحة الارهاب: // وهي مرحلة ممتدة ولا ترتبط بجدول زمني//

ولكن لا يمكن البدء بهذه المرحلة ان لم يكن الجيش السوري مهياً ومدرب تدريباً جيداً، ولعل فترة ثلاث سنوات الماضية هي مرحلة جيدة، وبالتأكيد تنسيق عملياته مع التحالف الدولي الذي يتحرك جواً، هو امر سيسهل عليه المهمات التالية:

ا. مهاجمة المليشيات التي رفضت الانطواء في جسم الحكومة الانتقالية، وخيار الهجوم ستحدده الاولويات العسكرية وهذه الاولويات ستفترض مهاجمة المناطق المجاورة لمناطق سلطة الحكومة الفدرالية.

ب. مع التوسع التدريجي لمناطق نفوذ الحكومة الفدرالية، ستبدأ حملة لإعادة الخدمات للمناطق الجديدة في الحكومة الفدرالية.

ج. حملة لهدف اعادة السكان الاصليين لمناطقهم التي هجروا منها، وسيتم التعاون مع مفوضية اللاجئين ومن المؤكد ان الاتحاد الاوروبي سيساهم مساهمة فاعلة في هذا الملف الذي سيغلق عليه ملف الهجرة الغير شرعية.

3- مرحلة السياسة البرلمانية:

بعد خمس سنوات من عمل الحكومة الانتقالية، يفترض ان تظهر انجازات هامة من ابرزها:

1- توسيع سلطة الدولة الفدرالية لتشمل غالبية الرقع الجغرافية السورية.

2- نجاح النظام الانتخابي في غالبية المناطق السورية.

3- انتاج فريق وطني محترف في مراقبة الانتخابات ويتعاون مع مراقبين دوليين.

4- ضبط الامن بنسب عالية في غالبية المدن والبلدات.

5- ظهور ممثلين متساويين بالصلاحيات في الارياف والمدن، وهذا يعني توزيع عادل في الخدمات بين الريف والمدينة.

6- تعديل دستور البلاد ليصبح دستورا يمثل كل السوريين، ويحقق شروط المواطنة كاملة التي تلغي التمييز الجندري والديني والطبقي.

7- اعتماد علم موحد للوطن الفدرالي السوري.

8- يباشر اعضاء البرلمان بانتخاب حكومة سورية جديدة.

النظام الانتخابي:

- 1- يمنع أي مرشح ان يتكرر انتخابه لدورتين انتخابيتين متكررتين.
- 2- تعتبر الفترة الانتقالية فترة تجريبية ويمكن خلالها ان يتكرر ترشح وانتخاب الشخص لدورتين.
- 3- الفترة الانتخابية مدتها 5 اعوام، ويجوز التمديد لها عاما في حال حدوث أي طارئ "كارثة طبيعية"، غزو خارجي، وتعتبر حكومة طوارئ...

المصادر المالية للحكومة الفدرالية:

الاعوام الخمس الاولى ستضطر الحكومة للاستدانة من البنك الدولي، خاصة وان النظام الضريبي لن يستقر الا بعد خمس سنوات، كما ان الثروات الباطنية ليست ضمن طاقتها الاستثمارية العليا. كما ستضطر الحكومة المؤقتة لطلب المساعدة المالية من مجموعة اصدقاء الشعب السوري، ومن الحكومة الايرانية والعراقية. فكمثال:

- 1- ممكن ان يتكفل الاتحاد الاوروبي بقسم كبير من اموال الخيم مسبقة الصنع التي انتجتها مؤسسة أيكيا، وهذه الخيم ممكن تركيبها في المدن والبلدات المدمرة وهي تعزل البرد بشكل جيد وتوفر اناة والتدفئة للقاطنين فيها.
- 2- مشروع اشادة الجيش السوري الاحترافي قد تساهم ماليا في تمويله مجموعة "اصدقاء الشعب السوري" بالإضافة لإيران وروسيا.

المراجع:

1. population distribution in the United States based upon on the statistics in 2011:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7
2. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51582#_VceUWPIViko
3. Meeting in social Media around one month,
4. the Initiative presented by the Environmental and Social Development Centre at 07/31/2015: <http://www.etccmena.com/?p=3400>
5. Demstora plan: <http://www.etccmena.com/?p=3444>

